نمو الطلب وإمدادات محدودة

شركات الطاقة العالمية مرشحة لزيادة أرباحها مع ارتفاع أسعار الغاز

توقع محللون نفطيون استمرار المكاسب السعرية للنفط الخام خلال الأسبوع الجاري، بعدما اختتم تعاملات الأسبوع الماضي على مكاسب قياسية نحو 4 في المائة، وقد تجاوز خام برنت مستوى 82 دولارا للبرميل والخام الأمريكي 80 دولارا، مدفوعين من أزمة الغاز العالمية ومن استمرار قيود العرض، سواء من المنتجين الأمريكيين أو مجموعة «أوبك +»، ليسجل النفط الخام أعلى مستوى من الارتفاعات في سبعة أعوام.

وتعود المكاسب في الأساس إلى أزمة الغاز العالمية، التي أضافت أكثر من 650 مليون برميل للطلب على النفط الخام وقد رافقها ارتفاع واسع للمخاوف من ندرة الإمدادات، خاصة مع قدوم فصل الشتاء وزيادة احتياجات المستهلكين للتدفئة في أوروبا والولايات المتحدة.

وأوضح المحللون لـ«الاقتصادية»، أن أزمة الغاز العالمية والارتفاع القياسي والمطرد في الأسعار أديا إلى قفزة ربحية لشركات الطاقة العالمية، لافتين إلى أن عملاق الطاقة «أكسون موبيل» – على سبيل المثال – أعلن أن ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي العالمية سيؤدي إلى زيادة أرباح الربع الثالث بنحو 700 مليون دولار.

وأشار المختصون إلى تزايد دور ونفوذ مجموعة المنتجين في «أوبك +» في قيادة وإدارة السوق النفطية، بعد تراجع مساهمات الشركات الأمريكية وحذرها الشديد من زيادة الإنتاج والتركيز على البديل وهو تعويض المساهمين وتعزيز المراكز المالية، مشيرين إلى قول شركة «ريستاد إنرجي» العالمية للطاقة أن «أوبك +» أصبحت تمتلك «السكين والكعكة» في سوق النفط في اشارة إلى الهيمنة الكاملة على السوق.

وفي هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش آي» لخدمات الطاقة إن النفط الخام على الأرجح سيواصل حصد المكاسب السعرية ويستمر في تسجيل مستويات قياسية، بعدما بلغ أعلى مستوى منذ تشرين الثاني (نوفمبر) 2014، موضحا أن أزمة الطاقة العالمية أدت إلى نمو واسع في الطلب، بالتزامن مع تمسك مجموعة منتجي «أوبك +» بالحفاظ على مستوى محدود من الإمدادات.

وذكر أن هناك عديدا من المؤشرات تشير إلى أن الإمدادات ستظل مقيدة وهو ما يبشر بمزيد من المكاسب، خاصة في فصل الشتاء وهو من فترات نمو الطلب الموسمي ويضاف إلى ذلك أزمة النقص العالمي في الغاز الطبيعي وهو ما أدى بدوره إلى تعزيز الطلب على النفط لتوليد الطاقة لأغراض التدفئة.

من جانبه، يرى، دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة تكنيك جروب الدولية، أن صعود الأسعار هو التوقع الأرجح في الشهور المقبلة، خاصة بعدما تبددت الآمال في وفرة المعروض وذلك عقب إعلان وزارة الطاقة الأمريكية، أنه ليس لديها خطط في هذا الوقت للاستفادة من احتياطيات النفط الخام في البلاد، إضافة إلى تمسك منتجي النفط الصخري بسياسات الحذر في نمو الإمدادات.

وأشار إلى أن النمو المحدود في أنشطة الحفر الأمريكية غير قادر على زيادة المعروض وإنما يقوم فقط بتعويض نضوب الحقول القائمة ومنع الإنتاج الأمريكي من الانخفاض، لافتا إلى أن أسعار النفط تتلقى دعما إضافيا من ضعف الدولار، الذي يرتبط بعلاقة عكسية مع النفط وجاء الضعف بفعل تراجع بيانات الوظائف الأمريكية.

ويشير بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة إلى أن أسعار النفط الخام سجلت مكاسب أسبوعية سابعة على التوالي، وهي أطول فترة مكاسب منذ (ديسمبر) الماضي، وهي مرشحة للاستمرار في الأسابيع المقبلة وفقا لمعطيات السوق الراهنة، خاصة مع تسجيل حالة قوية وموثوقة من التعافي الاقتصادي من الوباء، إضافة إلى بقاء اضطرابات الإمدادات النفطية في الولايات المتحدة.

إجراءات أميركية مرتقبة للتماشي مع الحد الأدنى العالمي للضريبة

جانيت يلين

قالت جانيت يلين وزيرة الخزانة الأمريكية، إنها تتوقع أن يتخذ الكونجرس إجراء قريبا كي تتماشى الولايات المتحدة مع الحد الأدنى العالمي للضريبة الذي اتفق عليه الأسبوع الماضي من جانب 136 دولة.

ووفقا لوكالة بلومبيرج للأنباء، قالت يلين في برنامج «هذا الأسبوع» على شبكة «أيه بي سي» التلفزيونية الأمريكية: «أنا واثقة بأن ما يجب علينا فعله للتوافق مع الضريبة الدنيا والامتثال لها سيكون متضمنا في حزمة التسوية»، في إشارة إلى مشروع قانون الإنفاق الذي يعده الديمقراطيون.

وكان إصلاح بشأن كيفية فرض ضريبة على الشركات متعددة الجنسيات قد خطا خطوة كبيرة للأمام يوم الجمعة الماضي في محادثات استضافتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ووافقت الدول على تطبيق حد أدنى عالمي للضرائب على الشركات يبلغ 15 في المائة.

وعبرت يلين أيضا عن ثقتها بأن الديمقراطيين سيتوصلون لاتفاق بشأن محتوى وحجم حزمة الانفاق بعيدة الأمد. ويرفض معتدلون في الحزب الديمقراطي الرقم الرئيسي للحزمة الذي اقترحه الرئيس جو بايدن ويبلغ 3.5 تريليون دولار.

وقال كريس كونز السيناتور الديمقراطي عن ولاية ديلاوير، ببرنامج «فوكس نيوز صنداي» إنه يتوقع أن يتم خفض الرقم إلى نحو تريليوني دولار.

وجرت الموافقة أخيرا على اتفاق عالمي يشكل نقطة تحول لضمان أن تدفع الشركات الكبرى ضرائب 15 في المائة كحد أدنى ويجعل من الأصعب عليها تجنب دفعها، وذلك بعد أن انضمت إيرلندا وإستونيا والمجر إلى الاتفاق الذي وصفه الرئيس الأمريكي جو بايدن بأنه أساس لتكافؤ للفرص.

ويهدف الاتفاق إلى إنهاء سباق مستمر منذ أربعة عقود بين حكومات سعت إلى جذب الاستثمارات وتوفير فرص عمل من خلال خفض الضرائب بشدة للشركات متعددة الجنسيات، ما سمح لتلك الشركات باختيار أقل نسب ضرائب متاحة.

والمفاوضات لإبرام هذا الاتفاق جارية منذ أربعة أعوام، لكنها تحولت لتجرى عبر الإنترنت خلال الجائحة. وبدعم من بايدن والتكلفة الباهظة لأزمة كوفيد – 19 حظيت المفاوضات بدفعة قوية في الأشهر القليلة الماضية.

وبحسب «رويترز»، قال بايدن في بيان: «لأول مرة في التاريخ نؤسس لحد أدنى عالمي وقوي للضرائب سيؤدي إلى تكافؤ الفرص أخيرا بين العمال الأمريكيين ودافعي الضرائب وباقي العالم».

وقال بايدن الذي ساند الفكرة بقوة «على مدى عقود، دفع العمال الأمريكيون ودافعو الضرائب ثمن نظام ضريبي كافأ الشركات متعددة الجنسيات عن نقل الوظائف والأرباح إلى الخارج».

ومضى قائلا «هذا السباق إلى القاع لم يضر العمال الأمريكيين فحسب، بل وضع كثيرين من حلفائنا في تنافس على الضرر كذلك».

ضوابط سعودية تأمينية لكيانات المناطق اللوجيستية المتكاملة

قالت معلومات رسمية، إن البنك المركزي السعودي دعا جميع الشركات العاملة في قطاع التأمين، عند تقديم المنتجات التأمينية لأي من الكيانات القائمة في المنطقة الخاصة اللوجيستية المتكاملة، إلى الوضع بالحسبان طبيعة تلك المنشآت، بما في ذلك السجلات التجارية الصادرة عن الهيئة العامة للطيران المدني، مطالباً بالاطلاع على تنظيم المنطقة واللوائح ذات العلاقة عبر موقع الهيئة.

وكانت الهيئة العامة للطيران المدني قد أطلقت المنطقة الخاصة اللوجيستية المتكاملة في الرياض، مدشنة بذلك المنطقة الأولى في المملكة التي تمهد لسلسلة من المناطق اللوجيستية الخاصة المقرر إطلاقها ضمن سياق الجهود الأشمل التي تُبذل لدعم رؤية ولي العهد السعودي التي تستهدف أن تكون الرياض من أكبر 10 اقتصادات في العالم، وكذلك لتعزيز الجهود الرامية إلى تكريس مكانة المملكة بصفتها محوراً تنافسياً على مستوى العالم في مجالات النقل واللوجيستيات يخدم حركة البضائع والخدمات حول العالم ضمن بيئة أعمال تقدمية.

ووفقاً للمعلومات الرسمية، فإن التوجه جاء انطلاقاً من دور البنك المركزي الإشرافي والرقابي على قطاع التأمين في المملكة، ومن منطلق دعم وتطوير الخدمات المقدمة للمتعاملين كافة في القطاع، وإشارة إلى التنظيم الخاص بالمنطقة الخاصة اللوجيستية المتكاملة الصادر بموجب الأمر الملكي (أ– 17)، واللوائح الصادرة في هذا الصدد، وما يترتب عليها من أحكام.

ويمنح تطوير المنطقة مجموعة من الحوافز للشركات لتأسيس أعمالها في الموقع المحاذي لمطار الملك خالد الدولي بالرياض، وتشمل 50 سنة فترة إعفاء ضريبي، تتضمن تعليقاً لضريبة القيمة المضافة على السلع المعلقة جمركياً بنسبة 100 في المائة، وإعفاء ضرائب الشركات والدخل والضرائب المستقطعة على بعض مدفوعات التملك بنسبة 100 في المائة، وتعليقاً كاملاً لرسوم الجمارك والقيود المفروضة على الواردات، بالإضافة إلى عدم فرض القيود على رؤوس الأموال، وإعادتها إلى بلدانها الأصلية. ويمثل تدشين المنطقة الخاصة اللوجيستية المتكاملة في الرياض الخطوة الأولى المهمة نحو تطوير قطاع اللوجيستيات والمناطق الاقتصادية الخاصة في المملكة التي تطمح إلى أن تصبح مركزاً عالمياً منافساً في مجالات النقل واللوجيستيات.

وتبلغ مساحة المنطقة 3 ملايين متر مربع، وهي مهيأة لخدمة أكثر من 650 مليون زبون، وتحتل موقعاً استراتيجياً يربطها بقارات أفريقيا وآسيا وأوروبا عبر مطار الملك خالد الدولي، وتعد أيضاً منطقة وصل بين الأسواق المحلية والإقليمية من خلال سكة حديد الجسر البري الذي يمر بالرياض والموانئ الجافة المحيطة بمطار الملك خالد الدولي.

وستوفر المنطقة مرافق للطائرات، وخدمات الشحن والتفريغ، وبرامج حكومية تعنى بالتدريب، وتقنيات متقدمة لتتبع الشحنات، إلى جانب تخصيص مكتب في المنطقة لتقديم الخدمات الحكومية كافة التي تلبي احتياجات المستثمرين.

دبي تكشف عن محفظة من المشاريع الحيوية بـ 6.8 مليار دولار

أعلنت دبي عن إطلاق محفظة ضخمة من المشاريع المتاحة للشراكة بين حكومة دبي وشركات القطاع الخاص بأكثر من 30 مشروعاً من المشاريع الحيوية في قطاعات البنية التحتية والمواصلات العامة والتطوير الحضري، وبقيمة تزيد على 25 مليار درهم (6.8 مليار دولار).

وقالت دائرة المالية في حكومة دبي إن الإعلان عن المشاريع يأتي في إطار رؤية الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الرامية لتطوير دبي وجعلها محوراً حيوياً في تنمية الاقتصاد العالمي، وضمن دفعة جديدة تعزز الشراكة القائمة بين القطاعين العام والخاص في الإمارة. وقالت الدائرة خلال «مؤتمر دبي الدولي للشراكة بين القطاعين العام والخاص» الذي عقد، إن قيمة مشاريع الشراكة القائمة والمُعلن عنها بين القطاعين العام والخاص في دبي، تزيد على 65 مليار درهم (17.6 مليار دولار).

وأكد الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية، أن القطاع الخاص يشكل عنصراً رئيسياً من عناصر معادلة التنمية الشاملة في دبي بما يضطلع به من دور مؤثر ضمن مختلف القطاعات الحيوية، وأن دبي قدمت نموذجاً عالمياً يحتذى به في إقرار أسس الشراكة البنّاءة بين القطاعين الحكومي والخاص، وما تبع ذلك من انعكاسات إيجابية واضحة أسهمت في دفع معدلات التنمية المستدامة قدماً، وسرعت معدلات نمو العديد من القطاعات الرئيسية.

وأشار خلال حضوره المؤتمر إلى سعي دبي الحثيث لأخذ الشراكة مع القطاع الخاص إلى مستويات أرقى بإتاحة الفرص وتذليل المعوقات وإيجاد أطر ومسارات جديدة تسمح بزيادة مساحة مشاركة القطاع الخاص في مسيرة التنمية القوية لإمارة دبي. من جهته، قال عبد الرحمن آل صالح، المدير العام لدائرة المالية في حكومة دبي إن حكومة دبي بدأت في رسم ملامح دقيقة للمرحلة المقبلة من الابتكار في تمويل المشاريع الحكومية الحيوية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومؤكّداً أن هذا المجال الحيوي الناشئ قد أضحى الوجهة الابتكارية العالمية التالية للحكومات في مساعيها لتمويل مشروعات البنية التحتية والتنمية الحضرية.

ألمانيا: مطالبات بتخفيف الأعباء عن المواطنين بعد ارتفاع أسعار الطاقة

طالبت رابطة المستهلكين وروابط اجتماعية في ألمانيا الحكومة بتخفيف الأعباء عن المواطنين في ظل ارتفاع أسعار الطاقة.

وفي تصريحات لصحيفة «تاجس شبيجل» الألمانية التي ستصدر، قال الرئيس التنفيذي للرابطة الاتحادية لمراكز المستهلكين كلاوس مولر إنه إذا استمر ارتفاع أسعار الطاقة والبنزين، فإن ذلك ينذر بحدوث «اختلال اجتماعي مأساوي».

وأضاف أن على الحكومة بشكل عاجل أن تقلل من الاعتماد الحالي على واردات الطاقة وأن تعتمد على توفير الطاقة وأن تحول دون حدوث فقر في الطاقة.

وأعرب مولر عن اعتقاده بأن فوائد الأسعار المرتفعة للبنزين والغاز تتدفق في الوقت الراهن إلى دول من بينها روسيا والنرويج ودول عربية، مشيراً إلى أن هذا يعني أن هذه الزيادات لا تصب في استثمارات بيئية ولا في تعويض المستهلك عن ارتفاع الأسعار (عن طريق الإيرادات التي تحصلها الحكومة من الضريبة الكربونية على الطاقة).

من جانبها، تحدثت رئيسة الرابطة الاجتماعية «في دي كيه»، فيرينا بنتيله، عن الوضع الإجمالي لتكاليف السكن وقالت: «لا يمكن أن نحو نصف الأسر في المدن الألمانية الكبرى تدفع أكثر من 30 في المائة من دخلها للإيجار، بل إن ربع الأسر تدفع ما لا يقل عن 40 في المائة من دخلها للإيجار».

وطالبت الحكومة بأن تضع شروطاً إطارية لتوفير مكان للسكن وكهرباء وتدفئة ومواد غذائية صحية لكل الناس بأسعار معقولة، كما طالبت بتعديل بدل السكن بالنسبة لأصحاب الدخول المتدنية بحيث يتناسب سنوياً مع تكاليف الطاقة المرتفعة، ورأت أن على الدولة أن تخلق تعويضاً اجتماعياً للضعف في الأجور وذلك في ظل الارتفاعات الهائلة في أسعار الطاقة.

سحب الميزة الضريبية من آيرلندا يختبر قوة اقتصادها

بعد دعم دبلن الإصلاح العالمي الذي ينص على حد أدنى لضريبة على الشركات يبلغ 15 في المائة، وجدت شركات التكنولوجيا، التي جذبتها آيرلندا بسياسة الضرائب المنخفضة، نفسها أمام واقع جديد قد يغيّر وضعها جذرياً. وقال المحاضر المتخصص في الاقتصاد لدى «كلية كورك الجامعية» سيماس كوفي، وفق وكالة فرانس برس، إن «آيرلندا روّجت باستمرار لاستقرار نظامها وثباته كميّزة جذّابة للاستثمارات الخارجية (...) لكنني لا أعتقد أنه يمكن اعتبار هذا النوع من الاستقرار والثبات أمراً يعتمد عليه الآن».

وأعلن وزير المال الآيرلندي باسكال دونهو، الخميس، أن بلاده تراجعت عن موقفها الرافض لجهود الإصلاح الضريبي عالمياً التي قادتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومقرها باريس.

وتهدف الخطة إلى منع الشركات المتعددة الجنسيات من خفض الضرائب المفروضة عليها من خلال تأسيس قواعد في الدول المنخفضة الضرائب. ومنذ العام 2003، فرضت آيرلندا ضرائب على الشركات بنسبة 12.5 في المائة.

وبينما أثار ذلك انتقادات جرّاء اعتبارها ملاذاً ضريبياً، شددت دبلن مراراً على أن خفض الضرائب ضروري لجذب الاستثمارات الخارجية وخلق فرص عمل.

ولفت كوفي إلى أن زيادة الضرائب على الشركات نقطتين ونصف نقطة مئوية لن يؤدي إلى هرب الشركات من آيرلندا على الأمدين القصير والمتوسط.

لكن الطريقة التي أجبرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول مجموعة السبع آيرلندا من خلالها على تغيير موقفها ستعلق على الأرجح في أذهان جهات التوظيف التي تفكّر في آيرلندا كخيار على المدى البعيد.

وأفاد كوفي بأنه «لا يمكن التقليل من أهمية دلالة تغيير نسبة ضريبة الشركات بفعل ضغوط خارجية». وأكد: «قد لا تكون سُبل الاستثمارات متاحة بقدر ما كانت في الماضي».

ولدى كل من «فيسبوك» و«غوغل» و«آبل» مكاتب كبيرة في آيرلندا حيث يساهم القطاع الرقمي بـ13 في المائة من إجمالي الناتج الداخلي للبلاد ويوظف 210 آلاف شخص، بحسب بيانات مجموعة الضغط «تكنولوجيا آيرلندا» التابعة للقطاع.

ويبدو الازدهار التكنولوجي واضحاً تماماً في دبلن حيث يستضيف حي «سيليكون دوكس» مكاتب «غوغل» و«فيسبوك».

وأفادت وكالة «آي دي ايه آيرلندا» الاستثمارية الحكومية بأن البلاد تحوّلت إلى مركز التكنولوجيا العالمية الذي يجذب الأنشطة التجارية الاستراتيجية لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكانت نسبة الضريبة البالغة 12.5 في المائة عامل جذب رئيسياً في بلد يعد 5 ملايين نسمة فقط.